

مثل سلام في مؤتمر خبراء المحاسبة وأعلن إصدار «يوروبوند» جديدة

خليل: نصر على إقرار الموازنة وإحالتها إلى المجلس النيابي



(تَوَر)

خليل متحدثاً خلال المؤتمر

وأشار وزير المال على حسن خليل إلى أنّ «عجز الدولة جعلها غير قادرة خلال عشر سنوات على إقرار موازنة عامة»، مؤكداً الإصرار على إعداد موازنة للعام 2014 وحالياً للعام 2015، ووافتا إلى أنّ «التعاطي بنقمة مع التقارير المالية يعزّز ثقة المستثمرين».

كلام خليل جاء خلال المؤتمر العلمي الدولي التاسع عشر أمس، بعنوان «تأثير التكامل في التدقيق على الأعمال»، عقدته نقابة خبراء المحاسبة المحاسبين في لبنان في فندق فينيسيا، برعاية رئيس مجلس الوزراء تمام سلام ممثلاً بوزير المال، وبالتعاون مع البنك الدولي، وسبب حضور رسمي، وعلمي، ومالي.

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

أبو سليمان: انخفاض سعر النفط عامل إيجابي للمستهلك اللبناني

أكد الخبير المالي وليد أبو سليمان أنّ لبنان بلد استيراد، فهو يستورد التضخم كما معظم المنتجات التي تدخل الطاقة عاملاً مؤثراً فيها، نظراً إلى حاجتها إلى الكهرباء، وهذا ما يخفف الأعباء على الخزينة العامة. إلى ذلك، اعتبر أنّ سعر أونصة الذهب شهد انخفاضاً حاداً بلغ منذ تشرين الأول نحو 125 دولاراً، وتعود أسبابه إلى انقراض الاقتصاد الأمريكي حيث ارتفع الطلب على الدولار وبالتالي انخفاض سعر الذهب كون سعره في مقابل الدولار، إلى جانب الركود الاقتصادي العالمي حيث يتم تسهيل المحافظ الدولية لقاء ضخ هذه الأموال في شرايين الاقتصاد العالمي للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصادات أكثر إنتاجاً.

وأشار إلى أنّ تأثير الانخفاض إيجابي أيضاً على المستثمرين اللبنانيين، لا سيما في القطاع الصناعي، كما أنّ شركة كهرباء لبنان تستورد النفط لتوليد الطاقة، وهذا ما يخفف الأعباء على الخزينة العامة. إلى ذلك، اعتبر أنّ سعر أونصة الذهب شهد انخفاضاً حاداً بلغ منذ تشرين الأول نحو 125 دولاراً، وتعود أسبابه إلى انقراض الاقتصاد الأمريكي حيث ارتفع الطلب على الدولار وبالتالي انخفاض سعر الذهب كون سعره في مقابل الدولار، إلى جانب الركود الاقتصادي العالمي حيث يتم تسهيل المحافظ الدولية لقاء ضخ هذه الأموال في شرايين الاقتصاد العالمي للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصادات أكثر إنتاجاً.

وأشار إلى أنّ تأثير الانخفاض إيجابي أيضاً على المستثمرين اللبنانيين، لا سيما في القطاع الصناعي، كما أنّ شركة كهرباء لبنان تستورد النفط لتوليد الطاقة، وهذا ما يخفف الأعباء على الخزينة العامة. إلى ذلك، اعتبر أنّ سعر أونصة الذهب شهد انخفاضاً حاداً بلغ منذ تشرين الأول نحو 125 دولاراً، وتعود أسبابه إلى انقراض الاقتصاد الأمريكي حيث ارتفع الطلب على الدولار وبالتالي انخفاض سعر الذهب كون سعره في مقابل الدولار، إلى جانب الركود الاقتصادي العالمي حيث يتم تسهيل المحافظ الدولية لقاء ضخ هذه الأموال في شرايين الاقتصاد العالمي للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصادات أكثر إنتاجاً.

وأشار إلى أنّ تأثير الانخفاض إيجابي أيضاً على المستثمرين اللبنانيين، لا سيما في القطاع الصناعي، كما أنّ شركة كهرباء لبنان تستورد النفط لتوليد الطاقة، وهذا ما يخفف الأعباء على الخزينة العامة. إلى ذلك، اعتبر أنّ سعر أونصة الذهب شهد انخفاضاً حاداً بلغ منذ تشرين الأول نحو 125 دولاراً، وتعود أسبابه إلى انقراض الاقتصاد الأمريكي حيث ارتفع الطلب على الدولار وبالتالي انخفاض سعر الذهب كون سعره في مقابل الدولار، إلى جانب الركود الاقتصادي العالمي حيث يتم تسهيل المحافظ الدولية لقاء ضخ هذه الأموال في شرايين الاقتصاد العالمي للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصادات أكثر إنتاجاً.

وأشار إلى أنّ تأثير الانخفاض إيجابي أيضاً على المستثمرين اللبنانيين، لا سيما في القطاع الصناعي، كما أنّ شركة كهرباء لبنان تستورد النفط لتوليد الطاقة، وهذا ما يخفف الأعباء على الخزينة العامة. إلى ذلك، اعتبر أنّ سعر أونصة الذهب شهد انخفاضاً حاداً بلغ منذ تشرين الأول نحو 125 دولاراً، وتعود أسبابه إلى انقراض الاقتصاد الأمريكي حيث ارتفع الطلب على الدولار وبالتالي انخفاض سعر الذهب كون سعره في مقابل الدولار، إلى جانب الركود الاقتصادي العالمي حيث يتم تسهيل المحافظ الدولية لقاء ضخ هذه الأموال في شرايين الاقتصاد العالمي للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصادات أكثر إنتاجاً.

وأشار وزير المال على حسن خليل إلى أنّ «عجز الدولة جعلها غير قادرة خلال عشر سنوات على إقرار موازنة عامة»، مؤكداً الإصرار على إعداد موازنة للعام 2014 وحالياً للعام 2015، ووافتا إلى أنّ «التعاطي بنقمة مع التقارير المالية يعزّز ثقة المستثمرين».

كلام خليل جاء خلال المؤتمر العلمي الدولي التاسع عشر أمس، بعنوان «تأثير التكامل في التدقيق على الأعمال»، عقدته نقابة خبراء المحاسبة المحاسبين في لبنان في فندق فينيسيا، برعاية رئيس مجلس الوزراء تمام سلام ممثلاً بوزير المال، وبالتعاون مع البنك الدولي، وسبب حضور رسمي، وعلمي، ومالي.

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

وأشار خليل إلى أنّ «مهمة المحاسبة والتدقيق ليست مهمة مجردة تتعاطى مع الأرقام خارج صحبة السياسات الاقتصادية والمالية، بل هي في صلب تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي، لأنها تساعد في عدم انهيار الكثير من مجالات العمل وتحفظ وبالتالي فرص الاستثمار وتعزز مناعة الاقتصاد الوطني». وأضاف: «عندما تتعاطى بنقمة مع البيانات والتقارير المالية يسهل علينا أن نعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وحتى الجهات الدولية التي يمكن أن تساعد على تقديم مشاريع ما».

أذاع الالاتحة السادسة للمؤسسات غير المطابقة للمواصفات

أبو فاعور: حملة وزارة الصحة دائمة ولا يراهن أحد على ملل أو وهن

واصل وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور حملة سلامة الغذاء التي تقوم بها وزارة الصحة، معلناً عن لوائح جديدة باسماء مؤسسات غذائية تضمنت أطمعة لا تطابق مواصفاتها تلك المطلوبة للغذاء السليم، علماً أنّ كل الأطمعة التي لم يات على ذكرها تعتبر مطابقة لهذه المواصفات. وفصل أوضاع المسالخ في لبنان، معلناً عن إقفال عدد منها بينما تصحح أوضاعها، أو توجيه إنذارات إلى بعض آخر منها.

وأوصف المؤسسات التي أيدت لدى وزارة الصحة رغبة في تصحيح الثغرات التي انعكست على سلامة الغذاء، وطلبت إعادة الكشف على منتجاتها. وعقد أبو فاعور في مكتبه في الوزارة مؤتمراً صحافياً استقبله بالملاحظة أنّ «حملة سلامة الغذاء التي أطلقتها وزارة الصحة حركت المياه الراكدة في كل دوائر مؤسسات الدولة اللبنانية».

وتوّه بأن الحملة «أعادت خصوصاً إحياء النقاش المتعلق بقانون سلامة الغذاء في المجلس النيابي، كما بمسألة المياه التي تعتبر من المواضيع الأساسية لتأمين سلامة الغذاء، وهي الأكثر خطورة وصعوبة في المعالجة». وقال: «إنّ علنا كوزارات يتكامل، ونحن على تنسيق كامل، ولا يراهن أحد على تعب أو فشل، أو ملل، أو واسطة، أو ترغيب، وترهيب، وليس على أي من المؤسسات أن ترأهن على أنّ الحملة فورة من الفورات أو موجة عابرة. إنها سياسة دائمة، وعلى كل المعنيين بالشأن الغذائي أن يسلكوا الطريق القويم لإصلاح الثغرات في مؤسساتهم».

وأضاف أنّ «المواطن حملنا أمانة تنوء بها الجبال وسنحملها ونستمر بها». وتوقف عند «احتمال لجوء البعض إلى انتهازية غير مشروعة لزيادة أسعار اللحوم وامتصاص عرق المواطن، على وقع إقفال عدد من المسالخ غير المطابقة للمواصفات». وأعلن أنّه علم من وزير الاقتصاد أنّ الوزارة ستتشدد

وأعلن أنّه علم من وزير الاقتصاد أنّ الوزارة ستتشدد

لجنة الأشغال تشكّل فرعية لمتابعة سلامة المياه والإدارة» تنهي دراسة اقتراح قانون «حماية كاشفي الفساد»

لجنة الإدارة والعدل

وعقدت لجنة الإدارة والعدل جلسة قبل ظهر أمس، في المجلس النيابي برئاسة النائب روبير غانم وحضور مقرر اللجنة النائب نوار السحلي. وإثر الجلسة، أشار النائب غانم إلى أنّ «جلسة اليوم كانت لدراس اقتراح القانون المتعلق بحماية كاشفي الفساد، وتم الانتهاء من هذا الموضوع مع بعض التعديلات».

وأضاف: «وتحسّن تعلم تماماً أنّ لبنان كان قد وقع على معاهدة للأمم المتحدة تتحدث عن ضرورة إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد وقد انتهينا درس هذا الاقتراح سابقاً، وأنشأتنا الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ووسعنا صلاحياتها بما يكفي».

وأشار إلى أنّ «الفرع الثاني من القانون المتعلق بحماية كاشفي الفساد الذي انتهتاه اليوم وهناك أيضاً اقتراح حق الوصول إلى المعلومات الذي نحن في قيد دراسته، وبيبقى الإجراء غير المشروع إذ كنا بدأنا بدرسه ولكننا لم نتوصل إلى نتيجة نهائية بشأنه».



(تَوَر)

لجنة الأشغال مجتمعة بحضور الوزراء في المجلس النيابي

كهرباء لبنان تجدد مناشدتها المسؤولين إنهاء احتلال المؤسسة

كررت مؤسسة كهرباء لبنان مناشدتها رئيس الحكومة تمام سلام ووزيري الداخلية نهاد المشنوق والعدل اللواء أشرف ريفي ومجلس الوزراء، «ضرورة تطبيق القوانين والأنظمة كبرية الإجراء لتحرير المؤسسة من احتلتها، ووضع حد لهذا الوضع الشاذ». وأشارت في بيانها أمس، إلى أنّ «أربعة أشهر تكاد تمر على احتلال المبني المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان وعدد من دوائرها في المناطق من قبل بعض عمال غبّ والطب وجباة الإجراء السابقين، وذلك من دون مبادرة أي وضع حد لهذا الوضع الشاذ المخالف للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، على رغم النداءات العديدة التي أطلقتها المؤسسة والكتب المرسلة إلى جميع هذه المراجع.

ونظراً إلى التداعيات الكارثية لهذا الوضع على قطاع الكهرباء سواء على المستوى المالي أو الفني، وحيث أنّ تعطيل مرفق عام يشكل مخالفة صريحة للقانون وجرماً جنائياً بحسب المادة 342 من قانون العقوبات، تناشد مؤسسة كهرباء لبنان مجدداً رئيس مجلس الوزراء ووزيري الداخلية والعدل ومقام مجلس الوزراء، ضرورة تطبيق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء لتحرير

وأشار إلى أنّ «الفرع الثاني من القانون المتعلق بحماية كاشفي الفساد الذي انتهتاه اليوم وهناك أيضاً اقتراح حق الوصول إلى المعلومات الذي نحن في قيد دراسته، وبيبقى الإجراء غير المشروع إذ كنا بدأنا بدرسه ولكننا لم نتوصل إلى نتيجة نهائية بشأنه».

وأشار إلى أنّ «الفرع الثاني من القانون المتعلق بحماية كاشفي الفساد الذي انتهتاه اليوم وهناك أيضاً اقتراح حق الوصول إلى المعلومات الذي نحن في قيد دراسته، وبيبقى الإجراء غير المشروع إذ كنا بدأنا بدرسه ولكننا لم نتوصل إلى نتيجة نهائية بشأنه».